واقع الاستثمار الصناعي في اليمن (١ - ٣)

■ تكتسب الصناعة أهمية خاصة ومتزايدة في إطار المفاهيم والسياسات التنموية المعاصرة وعلى الرغم من اختلاف تجارب وأنماط التطور إلا أننا لا نجد بلداً في العالم يراهن على إمكانية النهوض الاقتصادي الشامل دونما الأخذ بعملية التصنيع والاعتماد على منجزاته كشرط لازم لتحقيق ذلك النهوض مهما تدنت الموارد المتاحة واتسعت تعقيدات الواقع ومؤثرات التخلف الموروث.

وتبين تجارب البناء التاريخي في الميدان الاقتصادي أن التصنيع يشكل المرتكز الرئيسي للتنمية وعلى أساسه تتحقق إمكانية إقامة القاعدة الأساسية اللازمة لتطوير البنية الاقتصاديه وتعجيل معدلات النمو الاقتصادي والتوسع في تلبية متطلبات الحياة.

■ أريب محمد عبدالغني

● ونحن هنا في اليمن ننطلق في تطلعاتنا التنموية من نفس القناعة باهمية التصنيع وضرورته بالنسبة للتنمية الشاملة ، حيث توظف في هذا المجال إمكانيات وموارد متزايدة، واتباع سياسات تشجيعية محفزة لزيادة مساهمة الاستثمارات ولا سيما الاستثمارات الصناعية وتوسيع نشاط المبادرات الفردية ، وقد أثمر ذلك إجمالاً في إقامة العديد من المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيره وتوفير فرص عمل لأعداد كبيرة من القوى العاملة والإسهام المتنامي في تلبية متطلبات الاستهلاك وتحسين مستوى الصادرات.

ومع ذلك فان ما يمكن إحرازه من نتائج تتحقق في الواقع سوف يظل مرهوناً بمجمل عقبات ومصاعب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ من الواضح أن اليمن تعد من الدول الأقل نمواً وهى بحاجة إلى مضاعفة تدفق الاستثمارات المباشرة المحلية والعربية والأجنبية لما تمثله من أهمية في نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا والقدرات الفنية.

والحقيقة أن الحديث عن واقع الاستثمار الصناعي في اليمن لا يمكن أن يتم خارج الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي ترتسم فيه مجمل سمات التطور في بلادنا ، فتطور هذه الاستثمارات وثيق الارتباط والتفاعل مع واقع وظروف تطور القطاعات الاقتصادية والاستثمارية الأخرى كما انه وثيق الارتباط بمدى تطور وتحسن البيئة الاستثمارية والمناخ الاستثماري بصورة عامة.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار التأثيرات السلبية للعوامل الاقتصاديه الخارجية إلى جانب تأثيرات العوامل الداخلية لتلك، فانه يمكن القول دونما مبالغة أن السير في طريق تنمية المشروعات الاستثمارية الصناعية مهمة معقدة لا تخلو من التحدي ، تستلزم في المقام الأول عملاً واعياً ومثابراً يقوم على أساس إتقان اتخاذ القرارات والتدقيق في تحديد أولويات مهام وأهداف الاستثمار ومضاعفة الاهتمام بمواصلة إيجاد الشروط اللازمة لإقامة قاعدة صناعية راسخة والتعجيل بوثائر نمو الإنتاج للمشروعات الاستثمارية الصناعية من خلال ما يتميز به قانون الاستثمار الجديد رقم (٢٢) لعام ٢٠٠٢م من تسهيلات وضمانات وإعفاءات وفرص متاحة.

وفي هذا الموضوع سنقوم بتسليط الضوء على واقع الاستثمار الصناعي المباشر في البلاد لما لهذا القطاع من أهميه اقتصادية واجتماعية في عملية التنمية الشاملة،ومن غير الممكن التعرف على واقع الاستثمار الصناعي في اليمن دونما التعرض لمصاعبه وتعثراته وهذا ما سنتناوله بشكل مفصل ضمن هذا الموضوع، كما سنستعرض مراحل ومسار قطاع الاستثمار الصناعي في الفترة السابقة وتطور هذا القطاع بعد صدور قانون الاستثمار رقم (٢٢) لعام ١٩٩١ وتأسيس الهيئة العامة للاستثمار والدور الريادي التي تلعبه اليوم في عملية التنمية الاقتصادية في البلاد.

إن الانطلاق من واقع قطاع الاستثمارات الصناعية والسعي المتواصل لتقييم نتائجه يعتبر ضرورة لازمة لمعالجة المشكلات القائمة وتأمين المسار السليم لتطور قطاع الاستثمار الصناعي ,وتداول الآراء والتصورات حول كافة المسائل المتعلقة بنشاط القطاع الصناعي ككل ونتائج تطور هذا القطاع ولدينا تفاؤل بأن تعدد الخبرات والكفاءات المشاركة وتوسيع دائرة النقاش سوف يساعد على التعمق في بحث القضايا المطروحة والوصول إلى إستخلاصات دقيقه ومدروسة.

مراحل ومسار الاستثمار الصناعي في الفترة السابقة

شهد الاقتصاد اليمني منذ بداية السبعينات انتعاشاً ملحوظاً شمل جميع ميادين الاقتصاد الوطني وذلك من خلال اهتمام القيادة السياسية ممثله بفخامة الأخ / علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية حفظه الله ، حيث بدأ في نفس الفترة إعداد وتنفيذ البرنامجين الإنمائيين لثلاث سنوات وتم إعداد وتنفيذ الخطط الخمسية اللاحقة حيث أسهم ذلك في تشكل قطاع الصناعة كقطاع مستقل قائم بذاته حيث توفرت ظروف سياسية واقتصادية جديدة ساعدت على التوجه نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية و تركيز الاهتمام ببناء وتطوير القدرات الإنتاجية وفي إطار ذلك تم توجيه جانب كبير من النشاط الاستثماري نحو المجال الصناعي كقطاع اقتصادي جديد يسهم بصورة متزايده في تكوين الناتج المحلي وتوفير السلع الاستهلاكية واستيعاب جزء متنامي من القوى العامله ونتطرق فيما يلي إلى أهم جوانب تطور هذا القطاع وبالذات في نواحي الاستثمار وانعكاسات ذلك على بنيانه الهيكلي وأهميته في الاقتصاد الوطني.

لقد هدفت السياسة الاقتصادية لليمن منذ بداية مراحل التنمية إلى تشجيع الاستثمار المحلي والعربي والأجنبي اقتناعاً بان جهود القطاع الخاص جديره بأن تلعب دوراً أساسيا وفعالاً في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني.

وقد تم الحرص على تثبيت تلك السياسة من خلال وضع القوانين والتشريعات التي تكفل ضمانة الحقوق والمزايا للاستثمارات الخاصة ، بل انه جرى التطوير المستمر لهذه القوانين بحيث تستوعب عوامل التشجيع والمزايا الممنوحة للاستثمار الخاص ، فقد تم منذ فترة مبكره إصدار عدد من القوانين التي تهدف إلى تشجيع وإقامة الاستثمارات ولا سيما الاستثمارات الصناعية وعلى سبيل المثال لا الحصر قانون رقم (١٨) لعام ١٩٧٥م بشان تشجيع الاستثمار وتنظيمه والقانون رقم (٥) لعام ١٩٩٠م والقانون رقم (٢٢) لعام ١٩٩١م بشان الاستثمار، وشكلت تلك القوانين حافزاً لجذب رؤوس الأموال المحليه والعربية والأجنبية وتوجيهها إلى المشروعات الإنمائية وفي مقدمتها المشروعات الصناعية من اجل الدفع بعملية التصنيع لسد احتياجات البلاد من المنتجات الصناعية وتوفير فرص العمل للأيادي العامله وزيادة الناتج المحلي، حيث إن هذه القوانين قد تضمنت العديد من الإعفاءات الجمركية والضريبية ، كما اشتملت على بعض التسهيلات والضمانات للمشاريع الاستثماريه التي تنشأ وفق أحكامها، وترافق ذلك مع إنشاء البنك الصناعي اليمني والمجمعات الصناعية التي أمكن من خلالها للمستثمر في المجال الصناعي من الحصول على عوامل التشجيع المالي والفني اللازمة لدعم مشروعه الصناعي بالإضافة إلى ذلك فقد تم التوقيع على اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمار مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة كما تم التوقيع على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية وكل هذه الاتفاقيات تهدف إلى ضمان وتشجيع استثمارات الأفراد والمؤسسات والشركات العربية والأجنبية الوافده إلى البلاد.

وأخيرا فقد صدر القانون رقم (٢٢) لعام ٢٠٠٢م بشأن الاستثمار وهو القانون النافذ في الجمهورية اليمنية لتشجيع وتنظيم استثمارات رؤوس الأموال اليمنية والعربية والأجنبية في مجالات التنمية الصناعية والزراعية والسياحية .. وغيرها من المجالات التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد أعطى القانون الجديد المزيد من المرونة على تشجيع وتحفيز الاستثمارات في القطاع الصناعي بالإضافة إلى الضمانات والمزايا الكثيره والمغريه التي يتمتع بها هذا القانون.

والجدير بالذكر بأن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والإداري والمالي الذي تتبناه الحكومة اليمنية منذ العام ١٩٩٥م قد ساهم إلى حد كبير في تحسن المناخ الاستثماري في بلادنا الأمر الذي أدى إلى تحسن تدفق الاستثمارات في هذا المجال.

برأسمال ١٠٠ مليون دولار

تشكيل مجلس إدارة للشركة العربية اليمنية للأسمنت المحدودة

المكلا / سبأ /

■.. أعلنت الشركة العربية اليمنية للاسمنت المحدودة . عن تشكيل مجلس أدارة من ثمانية أعضاء برئاسة المهندس/ عبدالله أحمد بقشان والدكتور/ عبدالله محسن سعد الرويشد نائبا.

وضم مجلس أدارة الشركة . التي جرى أشهارها أوائل الشهر الماضي في مدينة المكلا برأسمال يمني سعودي . الدكتور/ زامل عبدالرحمن المقرن . والمهندس/ سعد أبراهيم المعجل . وأحمد محمد باروم . والشيخ حسن محمد بن لادن . والشيخ عبدالله سالم باحمدان. والمهندس عبدالله محمد بارقبة العمودي.

واتفق الشركاء المؤسسون للشركة . في أجتماعهم الاخير بمدينة جدة.

الذي ناقش برنامج تنفيذ المشروع . على تشكيل لجنة تنفيذية لمجلس الادارة برئاسة المهندس/ عبدالله أحمد بقشان وعضوية كل من الدكتور/ زامل عبدالرحمن المقرن والشيخ عبدالله سالم باحمدان.

يذكر أن الشركة العربية اليمنية للاسمنت المحدودة. التي أنشئت برأسمال ١٠٠مليون دولار. ستنفذ مصنعا للاسمنت بالمكلا بطاقة مليون و٢٠٠ الف طن سنويا.

بتكلفة تقدر بنحو ٢٦٠ مليون دولار أمريكي.

١٠٣ مليارات دولار استثمارات الشركة المصرية الاسبانية للغاز

القاهرة / سبأ/

■.. اعلن وزير البترول المصري سامح فهمي أنه سيتم خلال شهر ديسمبر القادم تصدير أول شحنة من الغاز الى أسبانيا والذي تنتجه الشركة الاسبانية المصرية للغاز / سيجاس /.

وقال فهمي في تصريحات صحفية لقد تم أقرار مساهمة كل من الهيئة المصرية العامة للبترول والشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية بنسبة ٢٠ في المائة في شركة سيجاس .. مشيرا الى ان أستثمارات المشروع تبلغ مليارا و٣٠٠ مليون دولار وتم تنفيذه في زمن قياسي لم يتعد ٥ سنوات.

وأوضح فهمي ان المشروع يعد الاكبر على المستوى العالمي حيث ان طاقته الكلية تصل الى ٧ مليارات و٥٠٠ متر مكعب سنويا لانتاج ٤ ملايين و٨٠٠ الف طن من الغاز المسال ويتضمن معدات ومهمات ذات قدرات عالية اضافة الى الخبرات الفنية للكوادر العاملة به.

يذكر ان مشروع أسالة الغازالذي تقوم به الشركة المصرية الاسبانية يمتد على مساحة مليون و٢٠٠ متر مربع في المنطقة الحرة بميناء دمياط شمال مصر ويصلح لاقامة توسعات لانشاء خطين أنتاج جديدين أذا ما تطلبت الظروف ذلك.

بكين تعارض القيود الأمريكية على الواردات من الألياف والاقطان الصينية

بكين/ سبأ/

■،،اعربت الحكومة الصينية امس عن معارضتها الحازمة لموافقة الحكومة الامريكية على طلب بفرض قيود على الواردات من الالياف الكيميائية والاقطان الصينية.

وكانت صناعة النسيج الامريكية قد تقدمت بالطلب يوم الاربعاء ، متهمة بضائع النسيج الصينية بأنها تشكل خطرا على نظام السوق الامريكية.

ونقلت وكالة انباء الصين الجديدة /شينخوا /عن متحدث باسم وزارة التجارة الصينية قوله ان الحكومة الصينية تعارض بشدة قرار الحكومة الامريكية وتحتفظ بحق اتخاذ اجراءات اخرى فى اطار منظمة التجارة العالمية.

واوضح ان القرار يتعارض مع الشروط المنصوص عليها فى النصوص القانونية لانضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية، وقواعد الاجراءات الامريكية الداخلية.

مضيفا ان هذا ايضا يتعارض مع مبادى منظمة التجارة العالمية لتحرير التجارة الحرة، وتجارة النسيج الحرة، وحذر المتحدث من ان هذا سوف يؤثر بشكل كبير على ثقةا لصين فى البيئة التجارية الدولية بعد انضمامها الى منظمة التجارة العالمية، وسيضر بمصالح زارعى القطن الأمريكي، ومستهلكي ومستوردي المنسوجات، ومنتجى آلات النسيج، والمستثمرين الامريكيين فى الصين.

فولكس فاجن الالمانية تجمد أجور مديريها ٢٨ شهراً

● فولفبورج / سبأ /

■.. أعلن متحدث باسم شركة فولكس فاجن الالمانية لصناعة السيارات أمس أن أجور مديري الشركة لن تشهد أي زيادة لمدة ٢٨ شهرا أسوة بما تم الاتفاق عليه بين أدارة الشركة والعمال في مصانع الشطر الغربي من المانيا.

وكانت نقابة اي.جي ميتال لعمال الصناعة المعدنية والهندسية التي تعد أكبر نقابة عمالية قد وافقت يوم الاربعاء الماضي على تجميد أي زيادة في أجور عمال مصانع فولكس في الشطر الغربي من المانيا مقابل ضمان عدم الاستغناء عن أي عامل من بين ١٠٣ آلاف عامل يعملون في تلك المصانع حتى عام ٢٠١١م.

في الوقت نفسه تعهدت فولكس بمنح كل عامل من عمالها مكافاة لمرة واحدة قدرها الف يورو في شهر مارس المقبل.

وجاء هذا الاتفاق في أطار محاولات فولكس فاجن أكبر منتج للسيارات في أوروبا لخفض نفقاتها في المانيا.